﴿۞فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الزمر: 32]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

الـفَـضْـلُ في اختصامِ الخَلْقِ فـيـه تـحـذيـرٌ وترهيبٌ

لمّا ذكرتِ الآيةُ السّابقة أنّ الموت مقضيٌّ به على النّاس جميعًا في هذه الدّنيا، وبيَّن أنَّ هذا الموتَ ليس هو خاتمةَ الأمرِ؛ إنَّما هو بدءُ مرحلةٍ جديدةٍ يكون فيها الفصلُ بينهم، ويوفَّى كلٌّ جزاءَه؛ جاءت هذه الآيةُ لتكشفَ للمشركين عن المصيرِ الذى هم صائرون إليه يومَ الحسابِ، وهو مصيرٌ مشؤومٌ، حيث تكون النّارُ هى مَثواهم[1].

ومنها؛ لَما قرَّرَ اللّهُ تعالى في الآيةِ السّابقةِ الاختصامَ الجاري بين أهلِ الكفرِ والإيمانِ - في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الزُّمر: 31]: بيَّنَ في هذه الآية حالَ المشركين عند الاختصامِ بذِكْرِ نوعٍ آخرَ من قبائحِ أفعالِهم، وهو أنّهم يكذبون على اللّهِ بزعمِهم للّه شركاءَ، وكذَّبوا بالرَّسولِ ﷺ بعد قيامِ الدّلائلِ القاطعةِ على صدقِ نُبوَّتِه؛ ذَكَر مصيرَهم بأنَّهم في جهنّم بقوله: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَظْلَمُ﴾: (ظلم) أصلانِ صحيحانِ؛ أحدُهما خلافُ الضّياءِ والنّورِ، والآخَرُ وضْعُ الشّيءِ غيرَ موضعِه تعدّيًا، يُقال في هذا الثّاني: ظلَمَه يَظْلِمُه ظُلْمًا، ويقولون: ما أشْبَهَ أباهُ فما ظَلَمَ؛ أيْ: ما وضَعَ الشّبَهَ غيرَ موضعِه. والظُّلْمُ يكونُ إمّا بنقصانٍ، أو بزيادةٍ، أو بعُدولٍ عن وقتِهِ أو مكانِهِ، ويُقال في مجاوزة الحقِّ الذي يجري مجرى نُقطةِ الدّائرةِ، ويُقال فيما يكثُرُ وفيما يقِلُّ من التّجاوزِ، ولهذا يُستعمل في

(1) الخطيب، التفسير القرآني: 8/ 1151.

الذَّنْب الكبير وفي الذَّنْب الصَّغير، والمقصودُ بالظُّلْم هنا: الكذبُ على اللهِ، والتّكذيبُ بالصِّدْقِ الذي هو القرآنُ الكريمُ[1].

2) ﴿بِٱلصِّدْقِ﴾: (صدق) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قوّةٍ في الشّيء قولًا وغيرَه، من ذلك: الصِّدقُ خلافُ الكذِب؛ سُمّيَ لقوّته في نفسه، ولأنَّ الكذبَ لا قوَّةَ له، وهو باطِلٌ، وأصلُ هذا من قولهم: شيءٌ صَدْقٌ؛ أيْ: صُلْبٌ، ورُمْحٌ صَدْقٌ، ويُقال: صدَقوهُم القتالَ، وفي خلافِ ذلك: كذَبوهُم، والمُرادُ بالصِّدْقِ في الآية القرآنُ الكريمُ[2].

3) ﴿مَثْوًى﴾: (ثوي) كلمةٌ صحيحةٌ تدلُّ على الإقامةِ؛ يُقال: ثَوى، يَثْوي، فهو ثاوٍ؛ والثَّوِيَّة والثّايَةُ: مأوى الغَنَم، والثَّوِيَّةُ: مكانٌ، وأُمُّ مَثْوى الرّجلِ: صاحبةُ منزلِه، والثَّواءُ الإقامةُ معَ الاستقرارِ؛ يُقال: ثَوَى يَثْوي ثَواءً؛ قال - ﷻ -: ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِيٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ [القصص: 45]. وقال: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ۝٦٠﴾ [الزّمر: 60]. والمقصودُ بالمثوى هنا: اسمُ مكانِ الثَّواءِ، وهو القرارُ، فالمَثْوى: المَقَرُّ[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بيانُ حالِ فريقِ أهلِ الباطلِ في موقفِ الاختصامِ وجزاؤهم

تُقرِّر هذه الآيةُ الكريمةُ أنّه لا أحدَ أظلمُ مِمَّن كذبَ على اللّهَ؛ لأنّه أثبتَ للّهِ الشّريكَ والولدَ، وكذّبَ بالصِّدْقِ الذى جاء به النّبيُّ ﷺ، وهو القرآنُ العظيمُ؛ وأنَّ هذا الظُّلمَ من أبشعِ ما بشَّعَه الكتابُ العزيزُ، وأنَّ المتَّصِفَ به جديرٌ به أنْ يتوقَّف ويُراجعَ نفسه، وبعد أنْ حكمتِ الآيةُ عليهم بالظُّلم العليِّ، وبيَّنَت ظُلمَهم بالكذبِ والتّكذيب؛ قرَّرَت مصيرَهم باستفهامٍ يَزيد في ترهيبِهم منه، ويدفعُهُم - إنْ أنصفوا أنفسَهم - إلى المراجعةِ والتّفكيرِ؛ وهو أنَّ موضعَ إقامتِهم

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (ظلم)، والبقاعي، نظم الدرر: 6/ 445 - 446، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 6.

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (صدق)، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 6.

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (ثوى)، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 7.

واستقرارِهم في جهنّم التي تلقاهم بالعُبوسِ والتَّجهُّم؛ كما كانوا يَلقون الصِّدْقَ والحقَّ بذلك.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

سِرُّ تقديمِ الحديثِ عن الظّالمين:

خطابُ هؤلاءِ الظّالمين هو المقصودُ في المقامِ الأوَّل

قُدِّمَ الحديثُ عن الظّالمين في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ على أهل الصِّدقِ؛ لأنَّ خطابَ هؤلاء الظّالمين هو المقصودُ في المقامِ الأوَّل، وليُجاوِرَ وصفُهم المبدوءُ به جهلَهُم المنصوصَ عليه قَبْلًا في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [الزمر: 29][1]. وتناسُبًا مع تقديم مَثَلِ الرَّجل الذي فيه شركاءُ مُتشاكسون في السِّباق، ومع الحديثِ عنهم في آية: ﴿أَفَمَن يَتَّقِى بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: 24]. وما بعدها. وللعِلَّةِ المعنويَّةِ المأخوذةِ من الجوِّ العامِّ للسّورة؛ لأنَّها تأسَّسَتْ على دعوةِ الذين أنزل اللّهُ فيهم الكتابَ إلى إخلاصِ العبادةِ وتركِ الأوثانِ.

سِرُّ التّعبيرِ بالفاءِ دونَ الواوِ في قولِهِ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾:

ترتيبُ الحُكمِ على السَّببِ فيه إقناعٌ بالحُكْمِ

آثرَ السّياقُ الحكيمُ التّعبيرَ بالفاءِ دونَ الواوِ في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾؛ لأنّها تفريعٌ لِما بعدها من مضمونِ جملةِ الاستفهامِ على ما قبْلها؛ وهو تفريعٌ للقضاءِ عن الخصومةِ التي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الزمر: 31]؛ إذِ الاختصامُ قد كُني به عن الحُكمِ بينهم فيما خالفوا فيه وأنكروه، وقد كُني عن كونِهم مَدينين بتحقيقِ أنَّهم أظلمُ؛ لأنَّ من العدل ألّا يُقَرَّ الظّالمُ على ظلمه؛ فإذا وُصف الخصمُ بأنّه ظالمٌ؛ عُلم أنَّه محكومٌ عليه، والمعنى: (يقضي بينكم يومَ القيامةِ)؛ فيكونُ القضاء على من كذَبَ على اللّهِ، وكذَّب بالصّدقِ إذ جاءه؛ إذ هو الذي لا أظلمَ منه،

(1) المطعنيّ، التفسير البلاغي للاستفهام: 3/ 434.

وفي التَّعبير بالفاءِ إشارةٌ إلى شدّة حضورِ الخصومةِ في القضاءِ والحُكْم، وأنَّ المُتلقّي كلَّما استحضر هذه الخصومةَ وأحوالَ طرفَيْها عَلِمَ صِدْقَ هذا الحُكْم وهذا القضاءِ، ولو جيء بالواوِ ونحوِها في موضع الفاء لَما كان ذلك.

بلاغةُ الاستفهامِ ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾:

لَفْتُ الانتباهِ لاستقبالِ المطلوبِ

كلمةُ (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾ اسمُ استفهامٍ في محلّ رفعٍ مبتدأٌ، ويُسأل بها عن العاقلِ، وأصلُ معنى الاستفهامِ التَّنبيهُ؛ وهو باقٍ مع كلِّ استفهام، ومِن شأنِه أنْ يُنطق المُتلقّيَ بالمطلوبِ بعد التّفكيرِ فيه؛ وهذه قيمةٌ بلاغيَّةٌ عامَّةٌ للاستفهامِ.

وذهبَ بعضُ العلماءِ إلى أنَّ هذا الاستفهامَ المجازيَّ الإنكاريَّ معناه النَّفيُ المَحْض، وأنَّ ما قيل من أنَّه إنكاريٌّ بمعنى النَّفي غيرُ وجيهٍ؛ لأنَّ الإنكارَ والنّفيَ إنِ اشتركا في أصلِ الدّلالةِ فإنَّ الإنكار أحْرَى أنْ يكون في هَمٍّ وعزمٍ على من هَمَّ أوِ ادَّعَى الأمرَ الذي يُسلّط عليه الإنكار، وهذا جارٍ في مثل هذه الصّيغة حيث وردتْ في القرآنِ[1].

سِرُّ العُدولِ عن صيغةِ الإخبارِ إلى الاستفهامِ:

توقيفُهم على ظُلمِهم بالاستفهامِ إحسانٌ إليهم

عُدِلَ عن صوْغِ الحُكْم عليهم بصيغة الإخبارِ إلى صوغِه في صورةِ الاستفهام؛ للإيماءِ إلى أنَّ السّامعَ لا يسعُهُ إلّا الجوابُ بأنَّهم أظلمُ؛ فالاستفهامُ مُستعملٌ مجازًا مُرسَلًا أو كنايةً؛ مُرادٌ به أنّهم أظلمُ الظّالمينَ، وأنّه لا ظالمَ أظلم منهم؛ فآلَ معناهُ إلى نفي أنْ يكون فريقٌ أظلمَ منهم؛ فإنّهم أتَوا أصنافًا من الظُّلْم العظيم؛ ظلم الاعتداءِ على حُرْمةِ الرّبِّ بالكذبِ في صفاتِه؛ إذ زعموا أنَّ له شركاءَ في الرّبوبيّةِ، والكذبِ عليه بادِّعاء أنّه أمَرَهُم بما هم عليه من الباطلِ، وظلمِ الرّسولِ ﷺ بتكذيبِه، وظلمِ القرآنِ بنسبتِه إلى الباطلِ،

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 5 - 6، والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 1/ 98، و3/ 434.

وظلمِ المؤمنين بالأذى، وظلمِ حقائقِ العالَم بقلبِها وإفسادِها، وظلمِ أنفسِهم بإقحامِها في العذابِ الخالدِ.

علّةُ التّعبيرِ بالظُّلْمِ في ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾:

إفادةُ عمومِ اللّفظِ وشمولِهِ

عبَّر القرآنُ بالظُّلْم الذي هو وضْعُ الشّيءِ في غير موضعِه في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾؛ لأنَّه يتَّسِعُ ليدخلَ فيه كلُّ ما اقترفَه أهلُ الكُفْرِ من جهةٍ، وأعظمُه الشِّرْكُ؛ من أنَّ للّهِ صاحبةً وولَدًا، وغيرُ ذلك. وفيه فائدةُ التَّنْفيرِ من أحوالِ هؤلاءِ الظّالمين وعقيدتِهم وأقوالِهم وأفعالِهم، ولأنَّ الكذبَ على اللّهِ والتّكذيبَ بالرّسولِ وبما جاء به أعلى درجاتِ الظُّلم.

بلاغةُ صيغةِ التَّفْضيلِ ﴿أَظْلَمُ﴾:

أشدُّ الظّالمين ظلمًا من كَذَبَ على اللهِ وكَذَّبَ رسولَهُ

آثرَ القرآنُ الكريمُ التّعبيرَ بصيغةِ أفعلِ التّفضيل ﴿أَظْلَمُ﴾ في قولِه تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾ دونَ الإتيانِ بلفظٍ آخَرَ؛ للإيجازِ، ولتمكينِ المعنى في النَّفْسِ؛ لأنَّها تُحرِّكُ الذِّهن في بادئِ التَّلقّي إلى النَّظَرِ في أحوالِ الطَّرفيْنِ - الكاذبين على اللّه، والمكذّبين بالصّدق -؛ وتُثبت أصلَ المعنى وزيادةً؛ والتَّعبيرُ بها للدّلالةِ على قبحِ ظُلمِ هؤلاءِ؛ وعلى التَّبشيعِ والتّهويلِ في وصفِ هؤلاءِ الظّالمين.

وذهبَ البعض إلى أنَّ صيغةَ التَّفضيلِ ليست على بابِها، وإنّما المُرادُ إثباتُ معناها على جهة الإبلاغِ لـ (من كذب على اللّه وكذب بالصدق إذ جاءه)، وليس المُرادُ التّهويلَ بالمبالغةِ بصيغة التّفضيل؛ وإنّما المُرادُ الكَشْفُ عن حقيقةِ ظلمِ هؤلاءِ الكافرينَ[1].

بلاغةُ الكنايةِ في ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾:

الدَّعوةُ للرُّجوعِ إلى الحقِّ ونبذِ الباطلِ

مما سيقت له الآيةُ إثباتُ أعلى درجاتِ الظُّلْمِ لأهلِ الكفرِ المقابلِ لأهلِ الإيمانِ، مع أنَّ الآيةَ لم تُصرِّح بأنَّهم أظلمُ الظّالمين، وأنْ لا أحدَ أظلمُ منهم، وإنّما كَنَّتْ عن ذلك وكونِهم مَدينينَ بتحقيقِ

(1) الشنقيطي، العذب النمير: 1/ 382.

أنّهم أظلمُ؛ لأنَّ من العدلِ أنْ لا يُقَرَّ الظّالمُ على ظُلمِهِ؛ فإذا وُصِف الخصمُ بأنَّه ظالمٌ عُلِم أنّه محكومٌ عليه؛ كما قال تعالى حكايةً عن داوود عليه السلام: ﴿قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦۖ﴾ [ص: 24][1].

دلالةُ (مِنْ) في قولِهِ تعالى: ﴿مِمَّن﴾:

زيـادةُ عناصرِ الإيقاظِ والتَّنبيهِ في الآيةِ

(مِن) في قولِه تعالى: ﴿مِمَّن﴾ حرفُ جَرٍّ دخَل على (مَن) الموصولةِ، وأُدْغِم فيها لفظًا ورَسْمًا، ومعناها بيانُ الجنسِ؛ لأنّه يجوزُ في غير القرآنِ أنْ يُقال: (فمَنْ أظلم من الذي كذَبَ على اللّه وكذَّب بالصّدق إذْ جاءَه). وكونُ معناها ذلك يعني أنَّ ما قبلَها غامضٌ يفتقرُ إلى بيانٍ؛ وأنَّ الغموضَ فيه يُحرِّكُ النَّفْسَ إلى التَّطلُّع إلى الإيضاحِ، وهذا يُضاف إلى صيغةِ التّفضيلِ من حيثُ هي صيغةٌ.

دلالةُ التّعبيرِ بـ (مَنْ) دونَ (الذي)

إفـادةُ العمومِ والشُّمولِ

آثرَ القرآنُ الكريمُ التّعبيرَ بـ (مَنْ) دون (الذي) في قوله تعالى: ﴿مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدۡقِ﴾؛ لأنَّ (مَنْ) اسمٌ موصولٌ عامٌّ مشتركٌ للعاقلِ؛ يصدُق على المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، والمُفردِ والمُثنَّى والجَمْعِ. والتَّعبيرُ به يُفيدُ عمومَ الحُكْمِ بالظُّلْمِ؛ لصِدْقِ صلةِ الموصولِ على كثيرينَ مختلفينَ؛ ذكورًا وإناثًا، بخلافِ التّعبيرِ بـ (الذي) الذي يدلُّ على المُفردِ المُذكَّرِ فقط، ولا يُؤدّي المعنى المُرادَ في جميع من يرتكبُ هذه الفعالَ المذمومةَ من الكذبِ على اللّهِ والتّكذيب برسولِهِ، فهذا ليس مخصوصًا بشخصٍ أو بجماعةٍ؛ بل هو عامٌّ في جميعِ من يصدرُ عنه ذلك؛ لذلك كان التّعبيرُ بـ (مَنْ).

دلالةُ اختلافِ مُتعلَّقِ أسلوبِ ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾:

الأظْلَميَّةُ مُقيَّدةٌ في سياقِها

القارئُ للقرآنِ الكريمِ يجدُ أنّ قولَه تعالى: (فمن أظلم) (ومن أظلم) تعدّد فيها المُتعلّق؛ فمرَّةً يأتي التّعبيرُ: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: 21]، ومرَّةً: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 5.

رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآۚ﴾ [السجدة: 22]، وأخرى: ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وهو موضعُ الحديثِ هنا، فإذا نظرتَ إلى هذه الآياتِ في الظّاهرِ؛ فقد يتوهَّمُ البعضُ وجودَ تناقضٍ؛ لأنّه يُقال: لا أحدَ أظلمُ ممّن افترى على الله كذبًا - ولا أحدَ أظلمُ ممّن مَنع مساجدَ اللّهِ، ولا أحدَ أظلمُ ممّن كذَبَ على اللّهِ وكذَّبَ بالصّدقِ إذ جاءه.

وهنا يردُ سؤال: هل إثباتُ الأظلميّةِ يكونُ باعتبارٍ واحدٍ أو باعتباراتٍ متعدّدةٍ؟ وأجاب العلماءُ عن ذلك بأقوالٍ مختلفةٍ؛ منها تخصيصُ كلِّ واحدٍ في هذه المواضعِ بمعنى صلتِه؛ فكأنَّه قالَ: لا أحدَ من الكاذبين أظلمُ ممَّن كَذَبَ على اللّهِ وكذَّبَ بالصِّدقِ إذ جاءَه، ولا أحَدَ من المانعين أظلمُ ممَّن منَعَ مساجدَ اللّهِ.. وهكذا في بقيةِ الآياتِ، وإذا تخصّصت بالصّلات زال عنها التّناقضُ.

وذهب بعضهم إلى أنَّ التّخصيصَ بالنّسبةِ إلى السّبقِ لِما لم يسبقْ أحدٌ إلى مثلِه؛ حكمَ عليهم بأنّهم أظلمُ ممَّن جاء بعدَهم سالكًا طَريقتَهم[1].

نفيُ الأظلميَّةِ لا يستدعي نفيَ الظّالميّة

وذهب أبو حيّانَ إلى أنَّ "نفي الأظلميّةِ لا يستدعي نفيَ الظّالميّة؛ لأنَّ نفي المُقيَّد لا يدلّ على نفيٍ مُطلقٍ، وإذا لم يدلَّ على نفي الظّالميّة لم يلزم التّناقضُ؛ لأنّ فيها إثباتَ التّسويةِ في الأظلميّةِ، وإذا ثبتتِ التّسويةُ في الأظلميّة لم يكن أحدٌ ممّن وُصِفَ بذلك يزيدُ على الآخرِ؛ لأنّهم يتساوون في الأظلميّة، وصار المعنى: لا أحدَ أظلمُ ممّن كذَبَ على الله وكذَّب بالصِّدق إذ جاءه، وهكذا بقيّةُ الآياتِ، ولا إشكالَ في تساوي هؤلاءِ في الأظلميّةِ؛ لأنَّ هذه الآياتِ في الكفّار؛ فهم مُتساوون في الأظلميّةِ، وإنْ اختلفتْ طُرُقُها؛ فهي كلّها صائرةٌ إلى الكفرِ"[2].

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 1/ 572.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 1/ 572.

بلاغةُ التّعبيرِ بجملةِ الصِّلةِ:

بلغَ الكافرون في الكَذبِ كلَّ مبلغٍ

قولُه تعالى: ﴿كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ صلةُ الموصولِ المجرورِ محلًّا، وجملة ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدۡقِ إِذۡ جَآءَهُۥٓ﴾ صلةٌ أيضًا؛ لأنَّه معطوفٌ على صلةٍ. ولمّا كان الأصلُ في الاسم الموصولِ أنَّه لا يُؤتَى به إلّا وصلتُه جملةٌ من الكلام قد سبَق من السّامع علمٌ بها، وأمرٌ قد عرَفه للموصولِ[1] فإنَّ في نَظْم معنَى الكذبِ والتّكذيبِ صلةً مواجهةً لأهل الكفر بذلك، ودفْعِهم إلى النَّظر والتَّفكُّر في ظلمهم البَشِع القبيحِ؛ لأنَّ جملة الصِّلة قوامُ الظُّلْم المذكورِ. وجاء تمييزُهُم بالصِّلة تشهيرًا بهم؛ لكمالِ ذَمِّهم.

سِرُّ العدولِ عن الإتيانِ بضميرِهم:

ليس أظلمُ من سَتْرِ الصِّدقِ الثّابتِ وإظهارِ ما لا حقيقةَ له

عدَلَ القرآنُ الكريمُ عن الإتيانِ بضميرِهم بأنْ يقول: (فمَنْ أظلم منهم) إلى الإتيانِ بالموصولِ ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾؛ تعميمًا للحُكْم وتعليقًا بالوصفِ؛ أيْ: لِما في الصِّلةِ من الإيماءِ إلى وجهِ كونِهم أظلمَ النّاسِ، وهذا إقناعٌ بالحُكْم، فكيف بسَتْرِ الصِّدقِ الثّابتِ وإظهارِ ما لا حقيقةَ له؟[2].

دلالةُ نَظْمِ كلٍّ من الكذبِ والتّكذيبِ ماضيًا:

رسوخُ الكذبِ في قلوبِ أهلِ الكفرِ

نظَم القرآنُ الكريمُ الفعلَيْن ﴿كَذَبَ﴾ ﴿وَكَذَّبَ﴾ في الآية كلًّا من معنى الكذبِ، فجاء ﴿كَذَبَ﴾ فعلًا ماضيًا؛ للدّلالةِ على تحقُّقِ المعنيَيْنِ في قلوبِ المُحدَّثِ عنهم، وللتّنبيه على أنَّه لا أحدَ أظلمُ ممَّن يتَّصفُ بأدْنَى مستوياتِ الكذبِ والتّكذيبِ؛ فكيف بالرّاسخينَ العريقينَ فيهما؟.

ويؤيدُ ذلك السّياقُ القرآنيُّ الذي تحدّث عن كذبِهم على اللّهِ بادِّعاءِ الشُّركاءِ، أو أنَّ لله البناتِ، أو أنَّ لله - سبحانه - ولدًا..

(1) عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص: 200.

(2) البقاعي، نظم الدُّرر: 6/ 445 - 446، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 5.

إلى آخِرِ ضلالاتِهم التي كذبوا فيها على اللهِ، وكان ذلكَ في صميمِ العقيدةِ التي محلُّها القلبُ.

دلالةُ التّعْبيرِ بقوله: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾:

القومُ الكافرون عريقون في الكذِبِ على اللهِ

قولُه تعالى: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ جارٌّ ومجرورٌ متعلِّق بالفعل ﴿كَذَبَ﴾، و﴿عَلَى﴾ في الأصلِ للاستعلاءِ الحقيقيِّ، وقد تُستعمل في الاستعلاءِ المجازيِّ كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: 5]. والتَّعبيرُ بالجارِّ والمجرور من باب التّشنيعِ عليهم لكذبهم على اللهِ وعلى رسولِه، وما كان لهم أن يكذبوا؛ لأنَّ اللهَ يعلمُ كلَّ شيءٍ فلا يغيب عن علمه شيءٌ.

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ كذبَ هؤلاءِ يتعلَّقُ بالذّاتِ الإلهيَّةِ العَليَّةِ وأسمائِها الحُسْنَى وصفاتِها العُلَى، وإلى عظيمِ جهلِهم باللهِ جلالًا وجمالًا وكمالًا.

سِرُّ التَّعبيرِ بلفظِ الجلالةِ ﴿ٱللَّهِ﴾ دونَ الرَّبِّ:

تبشيعُ الكذبِ على اللهِ ﷻ

عبَّر القرآنُ باسْمِ الجلالةِ في قوله تعالى: ﴿كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ من بعد أنْ قال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الزمر: 31]؛ للإبلاغِ في بيانِ حقيقةِ قُبحِ الكذبِ على الإلهِ الحقِّ المَلِكِ العظيمِ، وشناعتِه؛ فالكذبُ عظيمُ القباحةِ في نفسه، فكيف إذا كان على مَلِك الملوك وهو اللهُ ربُّ العالمينَ؟! والمعنى: فمَن أظلمُ ممّن كذب على الله الذي الكبرياءُ رداؤُه، والعظمةُ إزارُه؛ فمَن نازعَه واحدةً منهما قصَمَه؛ فزعم في كذبِه أنَّ له سبحانه أندادًا وشركاءً وأولادًا، ففيه شديدُ ترهيبٍ من الكذبِ عليه تعالى[1].

دلالةُ الواوِ في قوله: ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ﴾:

تبشيعُ الكذبِ على اللهِ والتّكذيبِ بكلامِهِ

آثر القرآنُ الكريمُ التّعبيرَ بالواو في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ﴾؛ لأنَّها عطفت هذه الجملةَ على جملةِ: ﴿كَذَبَ

(1) البقاعي، نظم الدرُّر: 6/ 446.

عَلَى ٱللَّهِ﴾ التي هي صلة الموصولِ المجرورِ في قوله تعالى: ﴿مِمَّن﴾؛ لِما بينهما من التَّوسُّط بين الكمالَيْنِ؛ إذ جملةُ الصِّلةِ لا محلَّ لها من الإعرابِ، وهاتان الجملتان خبريَّتانِ في اللّفظِ والمعنى، وحسَّنَ الوصلَ كونُهُما فِعْليَّتَيْنِ.

وأيضًا لَمّا كان المعطوفُ على الصِّلةِ صلةً كانَ لترتيبِ جملتَي الصّلة: ﴿كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾، و﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ﴾: حِكْمةٌ. وعطفُ الثّانيةِ على الأولى من عطفِ العامِّ على الخاصِّ؛ للتّنْبيهِ على أنَّ الخاصَّ أصلُ العامِّ.

سِرُّ تقديمِ الكذبِ على اللهِ على تكذيبِ الصِّدقِ:

الكَذِبُ المُتعلِّقُ بالتّوحيدِ هو الأساسُ

قُدِّم الكذبُ على الله؛ لأنّه أشنعُ وأقبحُ؛ لأنَّ الذي يكذبُ على اللهِ يكذبُ على رسولِهِ وعلى المؤمنين من بابٍ أوْلى، ولا عُذر له قطُّ؛ لأنَّه يكذب مُتعمِّدًا عالمًا بأنّه كاذبٌ. أمّا التَّكذيبُ بما أنزل الله؛ فقد يكون لشُبْهةٍ تُخامر المُكذِّبَ وسرعان ما تزولُ[1]. وأنَّ الكذبَ على اللهِ يَستوجبُ الوصفَ بأعلى درجاتِ الظُّلْمِ، وتكذيبُ الصِّدْقِ تكذيبٌ للهِ، وكذبٌ على اللهِ.

سِرُّ التَّعبيرِ بصيغةِ فَعَّلَ ﴿وَكَذَّبَ﴾ دون (كَذَبَ)

التّكذيبُ أعلى درجةً من الكَذِبِ

عبَّر القرآنُ بصيغةِ (فعَّل) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ﴾؛ للدّلالةِ على التّكثيرِ؛ نظرًا إلى تعدُّدِ ما يشتملُ عليه القرآنُ مِمّا كذبوه، وكثرتِه، وفي الجملة الأولى عُبِّر بالفعل المُجرَّد: ﴿كَذَبَ﴾؛ لأنَّ جهةَ الكذبِ واحدةٌ، وهي ذو الجلال والإكرام، وكلُّ ما قيل ويُقال في هذا المقام يتعلَّقُ بالله ﷻ مباشرةً، وأمّا هذا التَّكذيبُ فيتعلَّقُ رأسًا بنُبوَّة سيّدِنا محمّدٍ ﷺ؛ وقد نزَّل الله عليه حديثًا هو أحْسَنُ الحديثِ، وأيَّدَه بما لا يدخلُ فيه ريبٌ، فتكذيبُ القرآنِ هو تكذيبُه،

(1) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 3/ 434 - 435.

وتكذيبُه تكذيبٌ لأخبارِه الكثيرةِ. والآيةُ "قرَنت الكذِبَ بالتّكذيب؛ ودلَّت على أنَّ الكاذبَ يُكذِّبُ، وهذا شأنُهُ[1].

سِرُّ التّعبيرِ بالباءِ في ﴿بِٱلصِّدۡقِ﴾:

مِثْلُ الصِّدْقِ لا يُكذَّبُ ولا يُغيَّرُ

الباءُ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدۡقِ﴾ للتّعدية مع أنّ الأصل أنْ لا توجَد؛ لأنَّ فِعْلَ التّكذيبِ يتعدَّى بنفسِه؛ فيُقال: كذَّبتُ فلانًا؛ أيْ: نسبتُه إلى الكذبِ، وفي حضورِها لتعديةِ الفعلِ بها إلى الصِّدقِ إنكارٌ لطيفٌ عليهم أنْ يُكذِّبوا القرآنَ الصِّدْقَ؛ لأنَّ من شأنِه أنْ لا يُكذَّبَ به، ولا يَقبلَ في نفسه التّكذيبَ، حتّى إنَّ القرآنَ لم يُسلَّط عليه التّكذيبَ مباشرةً؛ وإنّما تسلّطَ عليه بواسطةٍ.

وممّا يُذكر في سرِّ التّعبير بالباء أنَّ معناها المُلابسةُ أوِ الإلصاقُ؛ وهذا الأصلُ فيها، وهو لا يَكادُ يُفارِقُها، فتدلُّ على شدَّة تكذيبِ الصِّدْقِ؛ أيْ: إنَّ التّكذيبَ كأنّه أحاطَ بأفرادِ الصِّدْق، وتمكَّنَ منها، وهذا يعني تعمُّدَ التّكذيبِ، والجرأةَ على الصِّدقِ.

سِرُّ التّعبيرِ بالصِّدْقِ دونَ القرآنِ:

الصِّدْقُ بابٌ عظيمٌ يؤدّي إلى الإخلاصِ

عُبِّرَ عن القرآنِ بالصِّدْقِ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدۡقِ﴾ وذلك لفْتًا إلى أنَّ من شأنِ القرآنِ أنْ يدفعَهُم إلى عبادةِ اللّهِ، وإلى الإخلاصِ له تعالى في ذلك: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢﴾ [الزّمر: 2]. والصِّدْقُ بابٌ عظيمٌ يؤدّي إلى الإخلاصِ؛ وهو في أصلِ استعماله يَدُلُّ على قوّةٍ في الشّيء؛ قولًا كان أو غيرَهُ.

ولأنَّ القرآنَ هو الآيةُ الكبرى التي جاء بها النَّبيُّ ﷺ[2]، وفيها الأدلَّة القاطعةُ على صدقِ نُبوَّتِه ﷺ.

(1) محمد أبو موسى، الزمر - محمد وعلاقتهما بآل حم، ص: 231.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 599، والآلوسي، روح المعاني: 24/ 135، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 6.

دلالةُ التَّعبيرِ بالمصدرِ (الصّدق) دون اسمِ الفاعل:

القرآنُ هو عَيْنُ الحقِّ، ونَفْسُ الصِّدْقِ

آثرَ القرآنُ التَّعبيرَ بالمصدرِ (الصِّدْق) في قولِهِ تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ﴾ دون اسمِ الفاعلِ (الصّادق)، وذلك لِما في صيغةِ المصدرِ من تقريرٍ للوصفِ الذي يتضمَّنُه المصدرُ للقرآنِ على جهةِ المبالغةِ والقوَّة؛ فالقرآنُ كاملٌ في هذه الصِّفةِ، وهي عريقةٌ فيه، لا تكادُ تنفكُّ عنه بحالٍ؛ ففي تكذيبِ ما ذلك شأنُه وحالُه كلُّ تقبيحٍ للمُكذِّبينَ، وكلُّ تشهيرٍ بهم، وتشنيعٍ عليهم، وتنفيرٍ من أحوالِهم، وللدّلالة على أنَّ القرآنَ هو عينُ الحقِّ ونفس الصِّدقِ وما جاء به النَّبيّ ﷺ، وفي التّعبير به مبالغةٌ دون اسم الفاعل فلا يؤدّي هذا المعنى من المبالغة.

دلالةُ حذفِ الموصوفِ في قوله: ﴿بِٱلصِّدْقِ﴾:

بلوغُ القرآنِ الكريمِ درجةَ الكمالِ في الصِّدق

قوله تعالى: ﴿بِٱلصِّدْقِ﴾ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ تقديره؛ أي: بالقرآنِ الصِّدْقِ، وذلك لبلوغه درجةَ الكمالِ في الصِّدق؛ فصار عَلَمًا عليه، يؤكِّد هذا قولُه بعد ذلك: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾.

دلالةُ التَّعريفِ بألِ في قوله: ﴿بِٱلصِّدْقِ﴾:

الدّلالةُ على كمالِ القرآنِ في كلِّ أوصافِهِ ومنها الصِّدقُ

عرَّفَ القرآنُ (الصدق) بأل في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ﴾؛ إمّا لبيان أنّهم يعرفونه؛ فهم يُكذِّبون شيئًا يَعهدونه، فهو ليس ببعيدٍ عنهم، ولا بصَعْبٍ عليهم فهْمُه، فأل للعهدِ الذِّهْنيِّ، وإمّا للدَّلالةِ على معنَى الكمالِ؛ كما في نحو: (هذا هو الرجل)؛ أي: الكاملُ في الرُّجولة، أيْ إنَّ القرآنَ كاملٌ في بابِ الصِّدْقِ، وهذا المعنى إمّا أنْ يُضاف إلى دلالة صيغةِ المصدرِ، أو تُضافَ إليه صيغةُ المصدر، وعلى كلٍّ فالإبلاغُ في تقريرِ معنى: (الصِّدْق): إبلاغٌ في تحريكِهم نحوَ تدبُّرِه، والنّظرِ فيه. وهذا يُقال في: (الصِّدْق) في الآية اللّاحقة: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾.

بلاغةُ الطِّباق: (الصدق) و(كَذَّبَ)

الـطِّـبـاقُ يُـبرزُ المعنى ويحثُّ على التَّدبُّرِ

في الجمعِ بين كلمةِ: (الصِّدق) وفِعْلِ: (كَذَّبَ) مُحسِّنُ الطِّباقِ[1]. وفائدتُه تحريكُ المُتلقّي لتدبُّر معنى كلٍّ مِنهما فيتمكَّن المعنَى في النَّفْسِ، وهذا ينسجمُ مع الجملةِ الاستفهاميَّةِ في الآية، وفي هذا إبرازٌ لجمال المعنى ودعوةٌ مُتلقّيه للتّأمُّل فيه.

دلالةُ التَّعبيرِ بالظَّرْفِ ﴿إِذْ﴾:

رفضُ الحقِّ من غيرِ تأمُّلٍ أو نظَرٍ في الدّليلِ دأبُ المُعانِدينَ

عبّر البيانُ الحكيمُ بـ ﴿إِذْ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءَهُۥ﴾؛ للدّلالة على أنه كذَّبَ بالقرآنِ وقتَ مجيئِه، وهو مُشْعِرٌ بالمقارنة بينَ الزّمن الذي تدلُّ عليه الجملةُ المُضافُ إليها وحصولِ مُتعَلَّقِه؛ وفيه دلالةٌ على سرعةِ تكذيبِهِ للحقِّ بمُجرَّدِ بلوغِه إيّاه بدون مُهلةٍ؛ أيْ: بادَر بالتّكذيب عندَ بلوغِه إيّاه من غيرِ رويّةٍ ولا اهتمامٍ للتّمْييزِ بينَ الحقِّ والباطِلِ، وتكون ﴿إِذْ﴾ فُجائيَّةً؛ بدلالةِ السّياقِ، فظهَر أنَّ العيبَ فيهم لا في القرآنِ؛ لأنّهم لم يُعْطوا لأنفُسِهم فُرْصَةَ التَّدبُّرِ والتَّأمُّلِ فيهِ[2]، وفيه إظهارٌ لكمالِ شناعتِهم.

بلاغةُ المجازِ ﴿بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥ﴾:

الـدّلالـةُ على كـمـالِ بـلـوغِـهِ إيّاهم مشاهدةً وسماعًا

تَظهرُ بلاغةُ المجازِ في التّعبيرِ بقولِه: ﴿بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥ﴾، والمُرادُ به القرآنُ الذي من شأنِه أنْ لا يكونَ منه مجيءٌ ولا إتيانٌ؛ وإنّما يُجاء به ويَبْلُغُ النّاسَ وهم يسمعونَه؛ فمجيءُ الصِّدْقِ إليهم: بلوغُه إيّاهُم؛ أيْ: سماعُهم إيّاه، وفَهْمُهُم إيّاه؛ فإنّه بلسانهم، وجاءَ بأفصحِ بيانٍ بحيثُ لا يُعْرِضُ عنه إلّا مُكابِرٌ؛ فيَحتمل التّعبيرُ أنْ يكون من بابِ استعارة المجيءِ لبلوغِه إيّاهُم؛ وهذه تصريحيّةٌ تبعيّة، والمجيءُ أبلغُ من البلوغِ والسّماعِ؛ لدلالته على كمال بلوغِه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 6.

(2) البقاعي، نَظْم الدُّرر: 6/ 446، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 5/ 599، والآلوسيّ، روح المعاني: 24/ 135، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 24/ 6.

إيّاهم؛ مُشاهدَةً وسماعًا، و"أنَّ هذا المُكذِّب بما أنزل الله قد تمكّن من معرفة الحقِّ والاستماعِ إلى آياته؛ فكفرَ عن علمٍ"[1]. أو من بابِ تشبيه القرآنِ بمَن يكون منه المجيءُ، وهذه مَكنيَّةٌ، وإثباتُ المجيء له قرينتُها، وهي تخييليّةٌ.

عِلّةُ التّعبيرِ بالمجيءِ مادَّةً وصيغة:

آثَرَ القرآنُ الكريمُ التَّعبيرَ بالمجيءِ دون الإتيانِ في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءَهُۥ﴾؛ للدّلالة على أنَّ نُزول القرآنِ إلى النّاسِ - شيءٌ ذو خطَرٍ عظيم؛ إذ هو الصِّدقُ الذي يُحقِّقُ لهم السّعادةَ في الدُّنيا والآخرة؛ لذا عبَّر القرآنُ بالمجيءِ دونَ الإتيانِ. ولمّا كانَ ما أنكرَه أهلُ الكفرِ من أخبارِ القرآنِ قد تحقَّقَ نزولُه وبلوغُه إيّاهُم؛ نظَم القرآنُ معنَى المجيءِ فعلًا ماضيًا.

ما أعظمَ القرآنَ؛ فهو حُجَّةُ اللهِ على خَلْقِهِ

سِرُّ فَصْلِ قوله: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾:

فُصِلَتْ جملةُ: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ عمّا قبلَها؛ لأنَّها جوابُ سؤالٍ أثارتْهُ الجملةُ السّابقةُ التي حكَمَتْ بأنّ هؤلاءِ الكافرينَ أظلمُ النّاسِ بمعونةِ ما قبلها: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الزمر: 31]؛ وهو إذا كانَ الفريقانِ قد اختصما عندَ ربِّهم، وقد قضَى تعالى وحكَم بأنَّ الفريقَ الكافرَ لا أحدَ أظلمُ منهُ؛ فما جزاؤُهُ؟ فهذه الجملةُ استئنافٌ بيانيٌّ. وذهب ابنُ عاشورٍ إلى أنَّ جملة: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ مُبيِّنةٌ لمضمونِ جملة: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ﴾؛ أيْ إنَّ ظلمهم أوجبَ أنْ يكونَ مثواهُم في جهنّمَ[2]. فعلى هذا بينها وبين ما قبلها كمالُ اتِّصالٍ.

ليس بعدَ الخصومةِ والحُكْمِ إلّا الجزاءُ

بلاغةُ الاستفهامِ في ختامِ الآية:

تظهرُ بلاغةُ الاستفهامِ في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى

(1) المطعنيّ، التفسير البلاغي للاستفهام: 3/ 435.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 6.

ترهيبُ الكافرين دعـوةٌ لـلإقـلاعِ عمّا هم فيه

لِّلْكَٰفِرِينَ﴾، وذلك بتصديرِها بهمزةِ الاستفهام، والاستفهامُ معناهُ النَّفْيُ، وقد دخَل على النَّفي: (ليس)، ونفيُ النَّفْيِ إثباتٌ؛ والمعنى: في جهنَّم مثوًى للكافرين، وكأنَّ الحقَّ تعالى يقولُ: (لو وجدتم ما يُصحِّحُ القولَ بأنَّ جهنّم ليست مثوى للكافرين فأجيبوا بهذا، ولن تجدوا)، وهذا فيه من التّوكيد ما لا يكونُ في الإثباتِ الصّريحِ أو ما يكونُ بدخولِ همزةِ التّحقيق على الإثبات في نحوِ: (أفي جهنّم مثوى للكافرين)؛ فهو استفهامُ تقريرٍ أصالةً، غرضُه التَّهديدُ والوعيدُ الشّديدانِ.

سِرُّ التَّعبيرِ بالاستفهامِ دون الخبر:

ما أقبحَ تصميمَهُم على الإعراضِ عن تدبُّرِ القرآنِ

جاءَ المعنى في صورةِ الاستفهامِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ دون الخبرِ بأنْ يُقال: (في جهنم مثوًى للكافرين)؛ ليرجع السّامعُ إلى نفسه، ويتدبَّرَ صورة جهنّم، ويتدبّرَ المثوى الذي هو الإقامةُ، ويتدبّرَ الكذبَ المُفْضيَ إلى المثوى في جهنّم، ثم يرى رأيَه، فإنْ أبَى إلّا النّارَ فله ما اختارَ، ولا يلومَنَّ إلا نفسَهُ. وذهب ابنُ عاشورٍ إلى جواز أنْ يكون الاستفهامُ إنكاريًّا؛ ردًّا لاعتقادِهم أنّهم ناجون من النّار، الدّالِّ عليه تصميمُهُم على الإعراضِ عن التّدبُّر في دعوة القرآنِ[1].

دلالةُ التَّعبيرِ بالظَّرفيّة ﴿فِى﴾:

أهلُ الكفرِ تحيطُ بهم جهنَّمُ من كلِّ الجهاتِ

دلَّ التَّعبيرِ بكلمةِ ﴿فِى﴾، ومعناها الظّرْفيّةُ، في قولِه تعالَى: ﴿فِى جَهَنَّمَ﴾ على أنَّ جهنَّم ظرفٌ لأهل الكفرِ، وهم مظروفونَ فيها، وفي هذا دلالةٌ على أنَّ عذابَ جهنّمَ مُحيطٌ بهم مُتمكِّنٌ منهم؛ كما تمكَّنوا من معرفةِ الصِّدقِ الحقِّ؛ ولم يُؤمنوا بهِ؛ على ما يُفْهِمُه القيدُ: ﴿إِذْ جَآءَهُۥ﴾. وفيه إشارةٌ إلى كفايةِ عذابِ جهنّم للكافرين؛ فهي تكفي عقوبةً لكفرهم وتكذيبهم، وهذا المعنى مفهوم من سياق الآية[2].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 7، والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 3/ 434.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 24/ 2.

سِرُّ التَّعبير بـ﴿جَهَنَّمَ﴾ دون غيرِها:

العقابُ من جنسِ ما فعلوا

ذكَر القرآنُ أنّ مثوى الكافرينَ في جهنّم دون غيرها من الدّركات كالسّعير والحُطمة لِما فيها من معنَى التَّجهُّم والغضبِ والعُبوسِ؛ لأنَّ أصلها يدورُ على خِلافِ البَشاشَةِ والطَّلاقَةِ؛ فالنّارُ تلقَى هؤلاءِ الكافرينَ بالتَّجهُّم والعُبوسَةِ كما كانوا يَلقونَ الحقَّ وأهلَه؛ ألم يرفضوا الصِّدْقَ من غيرِ تدبُّرٍ ولا توقُّفٍ، والرّافِضُ للشّيءِ من غير نظَرٍ فيه إنّما هو كارِه له، عابِسٌ في وجْهِ من يعتقدُه[1].

دلالةُ تقديمِ ﴿فِي جَهَنَّمَ﴾ على اسم (ليس)

قصرُ مثوى المشركين على جهنَّمَ

قولُه تعالى: ﴿فِي جَهَنَّمَ﴾ خبرُ: (ليس)، وموقعُه التّأخيرُ؛ لتقدُّمِه على اسمِها، والتّقديرُ: (أليس مثوى الكافرين في جهنَّم؟) وعلى هذا تكون ﴿مَثْوًى﴾ اسمَها المُؤخَّرَ، وحقُّه التّقديمُ، ونكتةُ التّقديمِ تَهْويلُ سوءِ مصيرِهم؛ حيثُ بيَّنَ القرآنُ من أوَّلِ الأمْرِ أنّ مَثْواهُم في جهنّم؛ لأنَّ المَثْوَى إذا لم يكُنْ في مَقَرِّ العَذابِ فلا سوءَ فيه، ثُمَّ أفادَ هذا التّقديمُ قَصْرَ مَثْواهُم على جهنّم، أي: مَثْواهُم في جهنَّمَ ليْسَ في غيرِها؛ قصرَ صفة على موصوف؛ قصرًا حقيقيًّا تحقيقيًّا[2].

وفيه أيضًا: إسراعٌ بذِكْرِ ما يُؤْلِمُهُم كما أسْرَعوا بفِعْلِ ما يُؤلِمُ نبيَّنا مُحَمّدًا ﷺ وأهلَ الإيمان؛ برَفْضِ الصِّدْقِ من غيرِ تأمُّلٍ ولا تفكُّرٍ.

دلالةُ التّعبيرِ بقوله: ﴿مَثْوًى﴾:

من رفضِ الصِّدْقَ دونَ أدنى نظَرٍ كان مستهزِءًا به

دلَّ التَّعبير بـ ﴿مَثْوًى﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ على وعيدِ اللّهِ تعالى لهؤلاء الظّالمينَ واحتقارهم والاستهزاء بهم والسُّخريةِ منهم، وذلك لأنَّ المثوى هو المنزلُ المُهيَّأُ للإقامة فيه على وجه اللُّزوم؛ لأنَّ الثَّواءَ إقامةٌ مع استقرارٍ؛ وهل يتأتَّى في جهنّم إقامةٌ فضلًا عن الاستقرارِ فيها؟[3].

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (جهم)، والبقاعي، نظم الدرر: 6/ 446.
(2) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 3/ 435.
(3) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 4/ 531، والبقاعي، نظم الدُّرر: 6/ 446.

سِرُّ التَّنكيرِ في قوله: ﴿مَثْوًى﴾:

تنكيرُ المَثْوَى عَيْنُ التَّعْريفِ به

نظَم القرآنُ اسمَ (ليس): ﴿مَثْوًى﴾ نكرةً؛ للدّلالةِ على تفظيعه وتبشيعه[1]. وتفخيمه وتهويلِ شأنه؛ أيْ: لهم في جهنم مثوًى بلَغ في ذلك مبلغًا لا يُمْكِنُ معَه أنْ يُعْرَفَ، ويُعينُ على فِقْهِ دلالةِ التّنكيرِ تقديمُ: ﴿فِي جَهَنَّمَ﴾ على: ﴿مَثْوًى﴾؛ فإنّ المُتلقّي يَتَلقَّى: ﴿مَثْوًى﴾؛ وقد علِم أنّه في جهنّم.

دلالةُ (أل) في قولِهِ: ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾:

الظّاهرُ حَمْلُ أل على العهد الذِّكْريِّ

أل في قوله تعالى: ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ تُحمل على العهد الذِّكْري، ويكون المُرادُ بهم الكاذبين والمُكذِّبين في قوله تعالى: ﴿۞فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ﴾، و﴿وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ۝٣٠﴾ [الزمر: 30]، والمذكورين في قوله: ﴿وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ۝٢٤﴾ [الزمر: 24]. وعلى هذا فالتّعبيرُ بـ ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ من وضْع المُظهَر موضعَ المُضمَر: (لهم). ويجوزُ أن تكون أل للجنس المفيدِ للاستغراق؛ فشمِل الكافرين المُتحدَّثَ عنهم شمولًا أوّليًّا، وتكونُ الجملةُ مفيدةً للتّذييلِ أيضًا، ويكون اقتضاءُ مصير الكافرين المُتحدَّثِ عنهم إلى النّار ثابتًا بشبْه الدّليل الذي يَعُمُّ مَصيرَ جميعِ الجِنْسِ الذي هُم من أصنافِه، فليس في الكلامِ إظهارٌ في مُقام الإضمارِ[2].

سِرُّ وضْعِ المُظْهَرِ: (الكافرين) موضِعَ المُضْمَر:

هؤلاءِ الظّالمونَ تعمَّدوا الكذبَ على اللهِ

كانَ الظّاهرُ أنْ يقول القرآنُ: (أليس في جهنم مثوى لهم)؛ برجوعِ الضّميرِ إلى الموصولِ في قوله تعالى: ﴿مِمَّن كَذَبَ﴾؛ حملًا على معناه مع تغليب جماعة الذُّكور على جماعة الإناث، وإنّما عدَل عن الضّميرِ إلى الاسمِ الظّاهرِ للتّسجيل عليهم بالكفر، وفيه إشعارٌ بعلّةِ الجزاءِ المُعدّ لهم.

(1) المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام: 3/ 435.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 24/ 135، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 7.

سِرُّ التَّعبير بالكافرين دونَ المُكذِّبين وغيرها:

الكفرُ سَتْرٌ للحقِّ بعد بيانه من اللهِ للنّاس

آثرَ القرآنُ الكريمُ التَّعبيرَ بالكافرين دون المُكذِّبين أو الكاذبين مع وجودِ ما يدلُّ عليه من فعل الكذب والتّكذيب، ولم يُعبِّر بالظّالمين مع وجود ما يدلُّ عليه بقولِه: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾؛ وإنّما عبَّر بما يُضيفُ معنًى جديدًا في حقِّ هؤلاءِ؛ وهو الذي يُميِّزُ ظلمَهم وكذبَهم عن ظُلْمِ غيرِهم وكذبِهم؛ وهو الكفرُ؛ فظلمُهم وكذبُهم وتكذيبُهم من بابِ الكفر، وهذا كلُّه علّةٌ في المعنى لجعْلِ مثواهم يومَ القيامةِ في جهنّم؛ فهذا العدولُ فيه تعميمٌ وتعليلٌ بالوصفِ؛ مُبيِّنًا أنّ الكذبَ كفرٌ؛ أيْ: سترٌ للصِّدق، وإظهارٌ لِما لا حقيقةَ له، والتّكذيبُ بالصِّدْق كذلك، وأنَّ الواحدَ من هؤلاءِ كذبَ على اللّه؛ وهو يعلمُ أنّه يكذبُ، وكذَّبَ بالصِّدْق لحظةَ مجيئه؛ وهو يعلمُ أنّه كاذبٌ؛ لأنَّ الكفرَ سَتْرٌ للحقِّ بعد بيانه[1].

دلالةُ التَّعبيرِ بالاسميَّةِ ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾

الدّلالةُ على رسوخِهم في الكفرِ وعراقتِهم فيه

نظَم القرآنُ وصْفَ هؤلاءِ الظّالمين الكاذبين المُكذِّبين بالكفرِ بالاسميّة؛ فقال: ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾؛ للدّلالةِ على رسوخِهم في الكفر وعراقتِهم فيه، وما ثبتَ للأعلى هنا (الكافرين) من كون مثواهم في جهنّم ثابتٌ للأدنى (الذين كفروا)؛ بقرينة التّعبيرِ عن كذبهم وتكذيبهم بما يُعَبَّرُ به عن أدنى مستوياتِ المعنى؛ وهو: ﴿كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ﴾؛ فكلٌّ من الكذبِ والتّكذيبِ فِعْلٌ من أفعالهم، وليس وصفًا ثابتًا لهم؛ وإنْ كان المُضيُّ دلَّ على تحقُّقِ وقوعِه.

بلاغةُ الحَمْلِ على لفظ (مَنْ) ومعناها:

الإفرادُ أسلوبُ عدولٍ وحَمْلٍ باعتبارَيْنِ

حمَلَ القرآنُ (مَنْ) على اللّفظِ بالإفراد والتّذكيرِ في: ﴿كَذَبَ﴾ ﴿وَكَذَّبَ﴾ ﴿جَآءَهُۥٓ﴾، فأمّا الإفرادُ فيدعو كلَّ مُتلقٍّ إلى أنْ يُفكِّر في قضيّة الإيمان والكفر؛ وهو ينظرُ إلى مآلِه ومصلحتِه هو؛ لأنَّ أحدًا

(1) البقاعي، نظم الدرر: 6/ 446، وأبو موسى، الزمر - محمد، وعلاقتهما بآل حم، ص: 234.

لن يُسأل نيابةً عنه، ولن يتحمَّل وزرَه؛ فكلُّ نفسٍ بما كسبت رهينةٌ. وفيه أيضًا إبلاغٌ في تقرير الحُكْم بالظُّلْم؛ فإنّه يشملُ كلَّ من يصدُق عليه الكذبُ المذكورُ فردًا فردًا؛ ووراء هذا من المعنى التَّنبيهُ على عِلْم الله المُطلق، وقُدرته التّامَّة.

وفي التّذكير إشارةٌ إلى خطورةِ مقام الكذب على الله والتّكذيب بالصِّدْقِ، وصعوبته وشدّته؛ وذلك نظرًا إلى المُكذِّب، وإلى المُكذَّب به.

جهنّمُ جديرةٌ بهؤلاءِ الكافرين

وممّا يُذكرُ في سرِّ هذا العدول حمْلُه على المعنى بالجَمْعِ مع تغليبِ جماعةِ الذُّكورِ على جماعةِ الإناثِ في قوله تعالى: ﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾؛ مع التّنبيه على أنَّ الأصلَ أنْ يُقال: (لهم). فأمّا الجَمْعُ فيدلُّ على العذابِ الجماعيِّ، وتعريةِ بعضِهم أمامَ بعضٍ؛ لأنَّ بعضَهم كذب على بعضٍ، وصدَّق بعضُهم بعضًا. وأمّا التّذكيرُ فلتمكينِ معنَى شدّة العذابِ المُستفادةِ من جعل مثواهم في جهنّم، وما ثبت للأقوى الذُّكورِ يثبتُ للأضعف، وهم الإناثُ.

سِرُّ الاقتصارِ على الكذبِ على اللهِ والتَّكذيب بالصِّدق:

إنّما اقتصَر القرآنُ في التّعليل على أنّهم كذبوا على اللّهِ وكذَّبوا بالصّدق؛ لأنَّ هذيْنِ الكَذِبيْنِ هما جِماعُ ما أتوا به من الظُّلْمِ المذكورِ والذي يتَّسِعُ لأنواعٍ كثيرةٍ ارتكبوها[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

المثوى والمأوى والملجأ:

الملجأُ أعـمُّ من المثوى والمأوى

المَثْوى اسمُ مكانٍ من الثَّواءِ، فيه معنى الإقامةِ الطّويلة على سبيل التَّمكُّن معَ الاستقرارِ، يؤكِّد هذا قولُه تعالى: ﴿ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ [الأنعام: 128]، وقولُه: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: 23]. والمأوى: اسمُ مكانٍ مُخصَّصٍ للإقامةِ فيه، وهو في الأصلِ مصدرٌ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 6.

أوَى يأوي أويًّا ومَأْوًى، واستعمالاتُه تُفْهِمُ أنَّ فيه معنى الوِقاية والحِماية، تقولُ: أوَى إلى كذا: انضمَّ إليه، وقال ﷻ: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: 10]. وقال تعالى: ﴿سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [هود: 43]. والملجأُ: المكانُ؛ يُلْتَجَأُ إليهُ؛ فهو مُستغاثٌ به، وقد يكونُ أهلًا للإيواءِ والاستقرارِ، وقد لا يكونُ كذلك[1].

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (لجأ)، والراغب، المفردات: (أوى)، و(ثوى).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخمسون،
سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 50 ، 822 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-81-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 50 : المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-81-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1291842 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»